المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

"التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"

أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة

لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة

الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو

بالتعاون مع

13 – 14 ديسمبر/ كانون أول 2019

مقر اتحاد الغرف العربية – مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي

بيروت – الجمهورية اللبنانية

أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة

بحث من إعداد

أ.د. فؤاد حمدي بسيسو

محافظ بنك مركزي أسبق

ورقة مقدمة إلى

المؤتمر العلمي الخامس عشر

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

"التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثروة الصناعية الرابعة"

13 – 14 ديسمبر/ كانون الأول 2019، بيروت – الجمهورية اللبنانية

أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة

المحتويات

الخلاصة التنفيذية

أولا: المقدمة

- دوافع البحث وأهدافه.
- منهاجية البحث.
- محتويات البحث.

ثانيا: الثورة الصناعية الرابعة

- مفهوم الثورة الصناعية الرابعة.
- تحديات الثورة الصناعية الرابعة.

ثالثا: دور علم اقتصاديات السعادة في تحقيق الثورة الصناعية

- مفاهيم أساسية حول علم اقتصاديات السعادة.
- الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة ودور السياسة العامة في متابعتها.
- دور السياسة العامة في تحقيق المعيشة الكريمة للمواطنين.
- دور النظام القائم على اقتصاديات السعادة في التفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية.

رابعا: المشهد التنموي العربي والأمن السيبراني

- المشهد العربي والتنمية المستدامة.
- الواقع العربي والأمن السيبراني.
- مقترحات لتحقيق الأمن السيبراني.
- التعاون الإقليمي ودور الإسكوا في تعزيز الأمن السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية.

خامسا: الرؤية الاستراتيجية لإقامة النظام المنبثق عن اقتصاديات السعادة

- الحاجة للنظام.
- مرتكزات الرؤية الاستراتيجية.
- الخلاصة العامة.

الخلاصة التنفيذية

استهدف هذا البحث استكشاف المرتكزات الأساسية لرؤية استراتيجية متعلقة ببناء النظام المؤهل للتعامل الفعال مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والعبور الآمن لمقتضياتها، وهي الثورة التي عبر المجتمع الاقتصادي العالمي إليها متابعة للثورة الصناعية الثالثة، التي وصفت بعصر التكنولوجيا الإلكترونية والمعلوماتية والدخول في عالم أتمتة الإنتاج، بيْدَ أن الثورة الرابعة ميزتها الأبرز تكمن في اندماج مختلف التقنيات، والشبكية المهيمنة، إلى جانب إزالة الحدود بين كل من العالم المادي والعالم الرقمي والعالم الحيوي في شكل دائم وسريع لا سيما بين عناصر الإنتاج.

يشير ذلك إلى عبور العالم إلى تطور تكنولوجي متسارع يسجله الاقتصاد الرقمي بمخرجاته المختلفة، المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانترنيت الأشياء والذكاء الصناعي، ويلقى بانعكاساته الإيجابية على الحياة البشرية وتطورها المعيشي. وإلى جانب عالم الأعمال ينطلق التطور التكنولوجي العام في اتجاه شمول الثورة الرقمية مجالات الحياة الإنسانية المختلفة. كما يرافق هذا التطور في الوقت نفسه، وفق العديد من المؤشرات المتوفرة، تحديات وأخطار هائلة تمس الأفراد والمجتمعات والدول وأمنها الوطني، خاصة من خلال الجرائم التكنولوجية وجرائم الأمن السيبراني والاستخدامات غير المشروعة الملازمة للتطور التكنولوجي المتسارع ومخرجاته.

تم اعتماد منهج البحث التحليلي الوصفي والتاريخي لإنجاز الهدف الرئيسي للبحث، لفعاليته في اعتماد وتحليل المعلومات ذات المصادر العلمية الرصينة والتجارب التي عيشتها المجتمعات الإنسانية، والاستناد إلى أدوات التحليل العلمي التي استحدثتها الثورة المعاصرة في علم الاقتصاد، وجمعت في علم اقتصاديات السعادة بين الأدوات التحليلية لعلم الاقتصاد والأدوات التحليلية لعلم النفس، خاصة ما يتعلق بمفهوم السعادة أو الرفاهية الإنسانية التي تعتبر الهدف النهائي للثورات الصناعية المتتابعة.

واستفادت جهود تحليل جميع المعلومات والبيانات المتاحة من نتائج معايشة العديد من المواكبين لتطورات الثورات الصناعية وانعكاساتها بما في ذلك معايشة الباحث العلمية المتقدمة والعملية التطبيقية في ميدان الأعمال الرسمية العامة والخاصة، وانجاز العديد من الدراسات المنشورة ذات الصلة من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية المباشرة بموضوع البحث الحالي. يؤمل أن يقود كل ذلك إلى وصول البحث إلى نتائج منطقيه وتوصيات مجدية.

ولكون كافة جهود التطور التكنولوجي تستهدف الرفاهية الإنسانية ، فقد عمد البحث إلى إجراء معالجه كلية ومتأصلة في جذور المشكلة الإنسانية للمجتمعات الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لذلك وفي ضوء العديد من الأبحاث السابقة التي تم البناء عليها في هذا البحث، فقد استهدف الباحث الحالي استكشاف المكونات الأساسية للرؤية الإستراتيجية التي تشيد قاعدة الانطلاق الرشيد لإدارة شؤون المدخلات والمخرجات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة في العالم العربي، ومن ضمن ذلك تأمين القدرة على مواجهة تحدياتها، وذلك في ضوء الواقع والحصاد المتواضع للتنمية العربية المعاصرة، بما في ذاك الواقع العربي المتعلق بالأمن السيبراني كما تعكسه التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية، وفق ما أشارت إليه دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، والتي أكدت على تواضع أداء النظام العربي المتعلق بالتنمية الانسانية وكذلك على الحاجة الملحة لبلورة نظام تشريعي مؤسسي وقاعده تأخذ في الاعتبار تطوير القوى البشرية والتوعية اللازمة للمواطنين، ومشاركة كافة الأجهزة ذاب الصلة بأنشطة الاقتصاد المعرفي في الحكومات وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والقيام بمتابعة حثيثة لمخاطر الأمن السيبراني المتسارع.

انطلقت الرؤية الاستراتيجية المستهدفة من المفاهيم المتعلقة بالعلم المعاصر لاقتصاديات السعادة لما كشفت عنه هذه المفاهيم وتطبيقاتها من تأمين قاعده الانطلاق صوب النظام الحاكم لمسار المجتمع الانساني حيث تضخ في النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الحاكم في المجتمعات الإنسانية أنماطا من الأسس والمفاهيم وإدارة شؤون المجتمعات وتطورها وفق مقتضيات السلوك الرشيد المحقق للسعادة الإنسانية، باعتبارها الهدف النهائي للتنمية الإنسانية المستدامة والثورات الصناعية المتعاقبة، وتحصين اقتصادات الدول وتطورها السياسي والاجتماعي والأمني الوطني من قواعد انطلاق الأزمات الدورية ، والأخطار المواكبة للتطور التكنولوجي ومخرجات اقتصاد المعلومات.

يشير الواقع العربي المتعلق بالأمن السيبراني وفق التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية ودراسات الإسكوا إلى الحاجة الملحة لبلورة نظام تشريعي مؤسسي وقاعده لتطوير القوى البشرية والتوعية اللازمة للمواطنين، ومشاركة كافة الأجهزة ذاب الصلة بأنشطة الاقتصاد المعرفي في الحكومات وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والقيام بمتابعة حثيثة لمخاطر الأمن السيبراني المتسارع.

تؤكد هذه النتيجة على الأهمية الكبرى لالتزام النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بتبني ورعاية كافة الجهود، وتحفيز مشاركة كل اللاعبين في مسرح التكنولوجيا المعاصرة، وتوفير الموارد البشرية والمالية

اللازمة لبلوغ الأهداف التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية التي يتوجب على النظام الحاكم تبنيها، والمبرمجة وفق توزيع لمختلف الأدوار، واعتمادها الأطر التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف.

وباعتبار الاقتصاد المعرفي الذي تتابع تحقيقه الثورة الصناعية الرابعة يمثل إحدى مرتكزات التنمية الإنسانية المستدامة وتحقيق الرفاهية الإنسانية، فإن بناء قاعدة الانطلاق على المستوى العربي تستلزم توفير مقومات النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي المعرفي والأخلاقي الذي تقتضيه عملية بناء القاعدة الراسخة للاقتصاد المعرفي، وفق الأطر التشريعية والقدرات البشرية ومستلزمات إدارة كافة القطاعات الإنمائية الصناعية والزراعية والاتصالات والمواصلات والأنشطة الأمنية والبحثية.

واستنتج هذا البحث ضرورة تضمين الرؤية الإستراتيجية لمرتكزات المفاهيم والبرامج التنفيذية لكل الفاعلين في القطاع العام وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، هذه الرؤية الإستراتيجية كفيلة بتشييد النظام القادر على التفاعل الفعال والسريع مع نعم الثورة الصناعية الرابعة، وامتلاك الطاقات والقدرات اللازمة لمواجهة تحدياتها، ومعالجة المشاكل المترافقة مع تطوراتها، وهي التحديات المتعاظمة والمتسارعة وفق ما أظهرته العديد من التجارب العربية المعاصرة المتعلقة ببناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا.

وخلصت تحليلاتنا التي استهدفت بشكل رئيسي بناء قاعدة الانطلاق الصلبة والمتفاعلة بجدارة مع مستحقات الثورة الصناعية الرابعة، ضمن إطار منطلقات و متطلبات التنمية الإنسانية المستدامة، التي تستهدفها الثورات الصناعية وكافة جهود تطوير الاقتصاد المعرفي، أظهرت هذه التحليلات وبعد استعراض المشهد الاقتصادي العربي وبعض التجارب العربية المتعلقة بمواجهة تحديات الفضاء السيبراني، واستعراض مفاهيم التنمية الإنسانية المستدامة، أظهرت الحاجة إلى رؤية استراتيجية متكاملة الأركان لتشييد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي .

ورؤى ضمن هذه النتيجة ضرورة تضمين الرؤية الاستراتيجية للمفاهيم والأهداف التي أجمع عليها العالم للتنمية الانسانية المستدامة لعام 2030، والمفاهيم التي أطلقها علم اقتصاديات السعادة كمكونات أساسية في بناء الأنظمة المنشودة، على أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي الذي تكررت حوله صيحات الحاجة للإصلاح، منذ اندلاع الأزمة المالية الدولية في عام 2008. خاصة وأن جميع الجهود المرتبطة باستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحديات الفضاء السوبراني تستلزم تعاونا اقليميا ودوليا يتمتع بإطار مؤسسي وقانوني فاعل.

أولا: المقدمة

تعبر الثورة الصناعية الرابعة، التي مر بها المجتمع الدولي المعاصر منذ مراحلها السابقة الثلاث، في مرحلتها الجارية منذ عام 2000، من المرحلة الأولي في عام 1784 (مرحلة الألة البخارية والسكك الحديدية) التي انطلقت في بريطانيا، وحققت لها مصادر قوة كبرى في أنظمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلى المرحلة الثانية التي شملت الفترة 1870- 1916 (بفعل اكتشاف الطاقة الكهربائية ووسائط النقل والكيماويات) إلى المرحلة الثالثة. في عام 1969 (التي جاءت بمنتجات الحواسيب والإنترنيت وتكنولوجيا الاتصالات).

وتتميز الثورة الصناعية الرابعة بربط الحياة الإنسانية بالكامل بالآلة والأنظمة التكنولوجية وبسرعة تعدد منتجاتها وتطورها وانتشارها الذي يتغلغل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ومؤسساتها، وكذلك بإنترنيت الأشياء والذكاء الصناعي وانتاج الروبوتات، التي ستغلغل في كل أوجه الحياة الإنسانية ومؤسساتها الإنتاجية والمدنية، وبما يؤدي إلى خلق المدن الذكية (حيث يعمل كل شيء الكترونيا).

ولن تؤثر هذه الثورة الصناعية الرابعة فقط على خلق منتجات تكنولوجية جديدة، تطلقها أنشطة الاقتصاد الرقمي المعاصر، وإنما في خلق أنظمة جديده تحكم أنشطة ومسارات الحياة الإنسانية بمجملها، مما ينعكس ليس في تغيير ما نقوم به على مستوى الأنشطة الإنسانية بمجملها، وإنما في تغيير النفس البشرية وفق تشخيص البروفيسور كلاوس شواب مؤسس منتدى الاقتصادي الدولي ومؤلف الكتاب المرجعي الأساسي حول الثورة الصناعية الرابعة.

وفي الوقت الذي انطلقت فيه أنشطة الثورات الصناعية الثلاث و الثورة الرابعة من دوافع قوية، ارتبطت بتوجيه تطوراتها ومنتجاتها من أجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة واتساع مساحة الخدمات المقدمة للبشر على سطح كوكبنا الأرضي، فقد اثبتت عملية تقييم مسارها بتركيزها على الجانب المادي الذي هيمن على دوافعها وطبيعة انجازاتها، كما ورافقت عملية انطلاقها انتشار المفاهيم المرتبطة بهذه الدوافع المادية في كافة الأدبيات التي تعالج مواضيع الثورات الصناعية، وبما في ذلك الثورة الصناعية الرابعة.

تتسارع أنشطة وتطورات الثورة الصناعية خلال القرن الحادي والعشرين، وإطلاقها لتحولات جذرية في كافة مظاهر الحياة الإنسانية، مما ولد القناعة لدى العديد من رواد الفكر العالمي، بملازمة مسيرتها

وتطوراتها الوطنية والإقليمية والدولية الإيجابية لبعض الأخطار التي ربما ترقى في بعض الحالات إلى درجة الكوارث الإنسانية، نتيجة ما آلت إليه من فقدان لفرص العمل واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، و/أو عندما يساء استغلال اكتشافاتها التكنولوجية وبرمجياتها الحاسوبية في الصراعات والحروب، والمساس بمتطلبات الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وما يترتب على جرائم الأمن السيبراني.

بالنظر لكل هذه الحقائق فإن السؤال الهام الذي لابد من طرحه يتمثل في الكيفية التي يمكن أن تحصن المجتمعات الإنسانية نفسها–بما فيها مجتمعاتنا العربية - من الأخطار وبعض الكوارث المرتبطة بالهيمنة التكنولوجية والذكاء الصناعي والآلة والروبوتات، نتيجة التحولات في هيكليات الإنتاج والعمالة وكذلك احتمالات الانفلات الإنساني من القيم الأخلاقية والروحية والعبودية للآلة الرقمية؟ والكيفية (أو الإستراتيجية) التي يمكن من خلالها السعي الجاد والمثابر لإحداث التفاعل والتوازن في الاهتمامات بين متطلبات مواكبة متطلبات الثورة الرقمية ونعمها، والوفاء في الوقت نفسه بمتطلبات الرفاهية الإنسانية.

- **دوافع البحث وأهدافه**

تبعث كافة التطورات المتعلقة بحصاد الثورات الصناعية المتعاقبة والاحتمالات المتعلقة بنتائج الثورة الصناعية الرابعة في جوانبها الإيجابية والسلبية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، بسؤال كبير وخطير، حيث الإجابة عليه تحدد مستقبل الثورة الصناعية الرابعة في الاتجاه المشرق الذي يمكن الإنسانية من أن تنعم بنتائج مخرجاتها وتسخيرها للارتقاء بالمستوى المعيشي والإنساني، والمخلص للبشرية في الوقت نفسه من مآسي الاستغلال البشع لمنتجات هذه الثورة والثورات اللاحقة.

هذا السؤال ينطلق من "الكيفية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الإشكالية و البحث في إعادة توجيه النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني والدولي الكفيل بتوجيه دفة تطورنا الإنساني نحو الاستغلال الأمثل والأخلاقي الإنساني لمسار وتطورات جهود إنتاج كل مسارات التقدم والنهوض الانساني، وتحرير مفهوم الاستغلال الأمثل لمكتسبات الثورة الصناعية من إيغال المنطلق المادي التي جاءت به النظرة الاقتصادية التقليدية منذ آدم سميث – ثروة الأمم 1774 وتطوراتها)؟

شكلت الإجابة على هذا السؤال الدافع الأساسي لإنجاز هذا البحث، الذي ينطلق من نتاج عدة أبحاث ومن ضمنها مشروع كتاب تم إنجازه للباحث حول اقتصاديات السعادة الإنسانية، حيث وجد الباحث في الثورة

التي أحدثها علم اقتصاديات السعادة المعاصر ملاذا لتحصين مسيرة التنمية الإنسانية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من كافة الانحرافات التي كشفت عنها تطبيقات الأنظمة التي ولدت من رحم النظريات الاقتصادية وأسهمت في حالة الكوارث المتعاقبة التي تعاني منها البشرية. الأمر الذي ولد العديد من المطالبات العلمية بإعادة النظر فيها، وتمخضت في الفكر الاقتصادي المعاصر عن علم اقتصاديات السعادة.

لذلك استهدف هذا البحث تحديد الأسس والمفاهيم التي يتضمنها علم اقتصاديات السعادة والتي لا غنى عنها إذا أرادت الأنظمة على مستوى الدول والعالم تخليص مجتمعاتها الإنسانية من المآسي والكوارث المتعاقبة، والعيش في ظل رفاهية انسانية تنعم بنتائج الثورات الصناعية الإنسانية المتعاقبة ومكتسباتها.

وهكذا استهدف بحثنا حول "دور علم اقتصاديات السعادة ومضامينه في تحقيق العبور التنموي الآمن للثورة الصناعية الرابعة "تحديد منطلقات الأداء الفعال للثورة الصناعية الرابعة من الناحيتين المضامينية والتطبيقية، وذلك في ضوء ما قدمه علم اقتصاديات السعادة أو الرفاهية الإنسانية المعاصر، من تحليلات لمحددات السعادة الإنسانية، استنادا لعدد كبير من المسوحات الإنسانية التي أجريت لمعرفة وتقييم مرتكزات تحقيق الرفاهية الإنسانية، والتي مكنت من إنجاز الدراسات التي تقود إلى توليد الرؤية المتعلقة بمعالم النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي الأخلاقي، الذي يشكل قوة الدفع اللازم لمسار التنمية الإنسانية المستهدفة، وبلورة محددات هيكلياته ومكوناته المتكاملة، و تقود في الوقت نفسه إلى العبور الآمن والمستقر والتفاعل المستدام مع مقتضيات التورة الصناعية الرابعة.

- **منهاجية البحث**

ولتحقيق هدف البحث تم تبني منهج البحث التحليلي الوصفي والتاريخي المتلازم في اعتماد وتحليل المعلومات التي تضمنتها المصادر العلمية الرصينة المتعلقة بكل من مفاهيم وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وما ارتبط منها بعلم اقتصاديات السعاد الذي جاء به الرواد المعاصرين، حيث تمت متابعة تحليل أسس ومرتكزات النظام الذي أفرزه هذا العلم، واستكشاف طبيعة الدور الذي يمكن القيام به من خلال الأطر المفاهيمية والتطبيقية لهذا النظام، تجاه العبور الآمن والفعال لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، في ظل فرضية ارتباط هدفها النهائي بالرفاهية الانسانية.

ومن أجل تأمين قاعده الانطلاق العلمي لمسار البحث التحليلي وتحقيق أهدافه، تم الاستناد إلى المصادر العلمية والدولية المرتبطة بمفاهيم ومتطلبات الثورة الصناعية وتحدياتها، وكذلك ما تعلق بعلم اقتصاديات السعادة ودوره الريادي في توفير قاعده الانطلاق المتكاملة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية من أجل تحقيق التنمية العربية الانسانية المستدامة الكفيلة وبالتفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحدياتها.

ولاستكمال تحقيق أهداف البحث في جوانبها التطبيقية، تكاملت عملية التحليل العلمي لاقتصاديات السعادة ورؤية النظام الذي قام على بنيان هذا العلم ومنطلقاته التحليلية مع الحاجة لتحليل الواقع العربي التنموي المعاص، من أجل تحديد مدى الحاجة للنظام المقترح، وإلقاء الضوء على الحاجة إلى مواجهة الفجوة القائمة في النظام التنموي العربي القائم، والتي انعكست في ضعف اللحاق والتفاعل مع متطلبات الثورات الصناعية المتعاقبة، وذلك بالاستناد الى تحليلات المصادر العلمية العربية والدولية (خاصة دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا) الرصينة التي قامت بتقييم أداء النظام التنموي العربي المعاصر.

واستفاد الباحث من قاعدته العلمية التي تمثلت في انتاج العديد من الأبحاث والكتب المنشورة والجاهزة للنشر حول المواضيع الأساسية لهذ البحث، خاصة ما تعلق باقتصاديات السعادة أو بإدارة الأزمات المالية والاقتصادية والمصرفية. كما أسهمت تجربة الباحث في الشؤون الاقتصادية العربية والدولية إسهاما مهما تكامل مع التحليلات التي أجريت في كافة المصادر العلمية التي اعتمدها الباحث وتمت الاستفادة من نتائجها في هذا البحث. واستفادت جهود تحليل جميع المعلومات والبيانات المتاحة من نتائج معايشة الباحث العلمية المتقدمة والعملية التطبيقية في ميدان الأعمال الرسمية العامة والخاصة وانجازه العديد من الدراسات المنشورة ذات الصلة من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية المباشرة بموضوع البحث الحالي.

- **محتويات البحث**

يقع هذا البحث ضمن اطارين أساسيين، يتعلق الأول بتحديد المفاهيم والمرتكزات التي انطلقت حول عبور الاقتصاد العالمي إلى الثورة الصناعية الرابعة، في ضوء نتائج المرحلة التي مرت بها الثورة الصناعية الثالثة، والنقاشات الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بانعكاساتها على تحقيق التنمية الانسانية المستدامة، ويتعلق الثاني بالمفاهيم التي أطلقها علم اقتصاديات السعادة وتحديد طبيعة المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المفاهيم من أجل ضمان العبور الآمن على طريق تحقيق أهداف للتنمية الإنسانية العربية المستدامة.

استلزم تحقيق هدف البحث وفق الأطر السابقة استعراض وتحليل المفاهيم المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة متابعة لحصاد الثورة الصناعية الثالثة وخلاصة نتائجها. ثم تحديد دور اقتصاديات السعادة في توليد النظام العابر بأمان لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة. بعد ذلك انطلق البحث لاستراض الواقع المتعلق بالأداء التنموي العربي في ظل متطلبات العبور الآمن للثورة الصناعية الرابعة تمهيد لتحديد معالم الرؤية الاستراتيجية للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي ومحدداته.

ثانيا: الثورة الصناعية الرابعة

- **مفهوم الثورة الصناعية الرابعة**

يستهدف هذا الجزء استعراض ما تضمنته مكونات الثورة الصناعية الرابعة، منطلقة من امتدادات التقدم في مختلف مكونات الثورة الصناعية الثالثة، وتحديد ملامح الثورة الرابعة ومرتكزاتها وانعكاساتها الإيجابية، وكذلك التحديات والمخاطر التي تترتب على تسارع المنتجات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي ومكوناته، التي تلتقي فيها تكنولوجيا الحواسيب وبرمجياتها مع منصات الإنترنيت وتكنولوجيا الاتصالات ومتطلبات الذكاء الصناعي. مع تحديد العناصر المؤيدة لمنطلقاتها، وإيلاء الاهتمام لانعكاسات الثورة الرابعة السلبية على فقدان الوظائف واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، واستخدام منتجات الثورة الرابعة لأغراض غير إنسانية، تشهدها صراعات وحروب عالمنا المعاصر، وتحيل مجتمعاته إلى مصير كارثي ومجهول.

تعبر الثورة الصناعية التي مرت بها الإنسانية منذ مراحلها السابقة الثلاث إلى مرحلتها الرابعة وفق مسبق ذكره انتقالا من المرحلة الأولي في عام 1784 (مرحلة الألة البخارية والسكك الحديدية) التي انطلقت في بريطانيا وحققت لها مصادر قوة كبرى في أنظمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلى المرحلة الثانية التي شملت الفترة 1870- 1916 (وارتبطت باكتشاف الطاقة الكهربائية ووسائط النقل والكيماويات) ثم إلى المرحلة الثالثة. في عام 1969 (التي جاءت بمنتجات الحواسيب والإنترنيت وتكنولوجيا الاتصالات) .

وتتميز الثورة الصناعية الرابعة بربط الحياة الإنسانية بالكامل بالآلة والأنظمة التكنولوجية و بسرعة تطور منتجاتها وانتشارها، وكذلك بإنترنيت الأشياء والذكاء الصناعي وانتاج الروبوتات التي ستغلغل في كل أوجه الحياة الإنسانية ومؤسساتها الإنتاجية والمدنية، وبما يؤدي إلى خلق المدن الذكية (حيث يعمل كل شيء الكترونيا) ولن تؤثر فقط على خلق منتجات تكنولوجية جديدة، وإنما في خلق أنظمة جديده تحكم أنشطة

ومسارات الحياة الإنسانية، مما سينعكس ليس في تغيير ما نقوم به على مستوى الأنشطة الإنسانية بمجملها، وإنما في تغيير أنفسنا وفق تشخيص البروفيسور كلاوس الذي سبقت الاشارة إليه.

- **تحديات الثورة الصناعية الرابعة**

وفي الوقت الذي ارتبطت فيه أنشطة الثورات الصناعية ومنتجاتها بتوفر الدوافع القوية، من أجل تحقيق المزيد من الدخل وزيادة الإنتاجية، أي بتركيزها على الجانب المادي الذي يطغى على انجازاتها، وانتشار المفاهيم المرتبطة بهذه الدوافع المادية في كافة الأدبيات التي تعالج مواضيع الثورات الصناعية، بما في ذلك وبشكل متسارع ما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة، إلا أن العديد من الأسئلة التي تطرحها الثورة الصناعية الرابعة، التي تتسارع خطاها خلال القرن الحادي والعشرين، وتحدث تحولات جذرية في كافة مظاهر الحياة الإنسانية، تتعلق هذه الأسئلة بالكيفية التي يمكن للأنظمة الوطنية والإقليمية والدولية أن تحصن مجتمعاتها الإنسانية من الأخطار، وبعض الكوارث المرتبطة بالهيمنة التكنولوجية والآلة والروبوتات، نتيجة التحولات في هيكليات الإنتاج والعمالة، واحتمالات الانفلات الإنساني من القيم الأخلاقية والروحية والعبودية للألة الرقمية وانعكاس التطور التكنولوجي المتسارع في العديد من الكوارث الإنسانية، ومن ناحية أخرى متابعة السعي الجاد والمثابر لإحداث التفاعل المطلوب بين تحقيق متطلبات مواكبة الثورة الرقمية من ناحية وتحقيق أهداف الرفاهية الإنسانية، وضمان حرية اختيار الإنسانية لمتطلبات سعادتها واستقرار قيمها التي تشكل أساسا لمنطلقاتها النهضوية والحضارية، التي تجسدها الحكمة القائلة " **بناء الإنسان قبل بناء العمران** "[7]

الاستثمار في التكنولوجيا وبناء قاعدة الانطلاق لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة يجب أن توجه وفق رؤية استراتيجية لتحقيق مرماها النهائي المرتبط بسعادة الإنسان والنمو المستدام للدولة، وتتخذ من مبادئ البناء العلمي والثقافي والأخلاقي ومفاتيح التنمية المستدامة أساسا لتحقيق مراميها. بديلا عن منهاجية السياسات والاستثمارات المستهدفة مجرد تحقيق أقصى الدخول والأرباح للنخب الاجتماعية.

> "إن العامل البشري هو الأساس في تحديد اتجاهات الثورة الصناعية القادمة، فالعلوم والتكنولوجيا لا يجب أن تتطور بمعزل عن دراسة عميقة وواعية لخارطة احتياجات العالم. ولا اعتقد أن هناك إثنين يختلفان اليوم على أن الاستدامة والاستقرار الاجتماعي هما الهدف من أي نشاط قادم."

ولكي تعبر الدول والمجتمعات العربية هذه الثورة بأمان وتحقق مواكبة للتفاعل معها، يجب أن تمتلك الطاقة والقدرة والخطط الإستراتيجية اللازمة للاستفادة من أنشطتها وتفاعلاتها الخلاقة والإبداعية وكما قيل: **"البحر الرقمي يحتاج لسباحين مهرة".**

والخلاصة تولد إشراقة الثورة الصناعية الرابعة ونتائج الثورات السابقة الحاجة لبناء نموذج النجاح الاقتصادي الذي لا يخضع كافة الأنشطة الاقتصادية إلى مجرد دافع الربح والخسارة، ويتجه لاستهداف الإنسان بكافة جوانب حياته ورفاهيته الإنسانية وفق محدداتها التي تضمن تكامل عناصر السعادة الإنسانية في كافة السياسات المرسومة لتنميته وتطوره المعيشي.

ثالثا: دور النظام القائم علم اقتصاديات السعادة في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة والعبور الأمن للثورة الصناعية الرابعة

يستعرض هذا الجزء الاطار المفاهيمي لاقتصاديات السعادة من خلال بيان العديد من منابع الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لرواد اقتصاديات السعادة والكفاية والأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة (Economics of Happiness).

- **مفاهيم أساسية حول علم اقتصاديات السعادة**

أجهد الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والنفس و الإدارة والسياسة- ضمن مفهوم العلوم الإنسانية - أنفسهم في دراسة ظواهر الحياة البشرية ومحددات تحسين نوعيتها، من خلال محاولات استكشاف محددات تحسين نوعية الحياة الإنسانية ومؤشراتها ، وقد استغرق هذا الجهد عدة سنوات شملها تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي، فعلى سبيل المثال تطور الفكر المتعلق بالتنمية الاقتصادية ونظرياتها من الاهتمام بمؤشرات الدخل القومي والفردي ليشمل كذلك مسألة توزيع الدخل للحكم على سلامة تقييم التطور الإنمائي، ثم وجد أن ذلك غير كاف ويستدعي الاهتمام بالجوانب الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار مؤشرات التقدم المتحقق في الأوضاع الاجتماعية، وأصبح الفكر التنموي مرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومستندا إلى مؤشرات اجتماعية تعكس التطور والتقدم في الحياة الإنسانية، شملت هذه المؤشرات التطورات الكمية في التعليم والصحة ومدى توفر خدمات الأمن الاجتماعي.

ثم اكتشف الفكر المشترك (الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي) عدم جدوى الاحتكام إلى مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي فقط، بدون الاحتكام إلى مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بطبيعة الحكم ومدى نفاذ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعدد الأحزاب والحريات السياسية والإنسانية والتي بدونها لا يمكن الحكم على الأداء التنموي والاقتصادي العام، مالم تتوفر للمجتمع هذه المرتكزات السياسية التي تمكن المجتمع من استمرارية الانتفاع من تحسين مستوياته المادية وخدماته الاجتماعية وضمن المفهوم الشامل للأمن الإنساني الذي يدفع وفق المؤشرات السابقة مجتمعة الى القول بتحقيق ما نطلق علية التنمية الإنسانية المستدامة .

وفي تزاوج بين الفكرين الاقتصادي وعلم النفس برز منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، تم بعث ما أطلق عليه علم اقتصاديات السعادة (Happiness Economics) من قبل المفكر (Richard Easterlin) الذي وسع دائرة المؤشرات المستند إليها، فيما يتعلق بدور التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي في تحقيق السعادة الإنسانية، أو ما يطلق علية تحسين نوعية الحياة الإنسانية (Human Wellbeing)، وجرى تكثيف الضوء على ذلك مؤخرا بمناسبة احتفالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمرور عشرين عاما على مبادرته المتعلقة بإصدار تقرير التنمية الإنسانية الذي انطلق في عام 1990. كما حل مؤشر السعادة الوطنية الاجمالية Gross National Happiness- GNH)) محل مؤشر الناتج القومي الاجمالي (Gross National Product –GNP) كمعيار لأداء التنمية الانسانية المستدامة.

أضاف علم اقتصاديات السعادة مؤشرات جديدة تحتكم إلى تقييم الإنسان ذاته في مجتمع الدولة المعينة ومن خلال جميع الشرائح الدخلية والاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بمدى شعوره بالتقدم والتطور المتحقق في مختلف مؤشرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية وفي ظل سيادة نمط عام من النظام الأخلاقي الذي لا غنى عنه، بما في ذلك مؤشرات الحرية الإنسانية (Human Freedom) ومؤشرات التمكين (Empowerment). وعلى أن تؤخذ في الاعتبار نتائج هذه الاستبيانات التي يجري تصميمها بدقة، تساعد على تحقيق هدف السعادة الإنسانية، بعد دمج نتائجها مع المؤشرات العامة المتعلقة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- **الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة ودور السياسة العامة في متابعتها**

اقتصاد الكفاية (Sufficiency Economy) اقتصاد الكفاية ينسجم ومفاهيم اقتصاد السعادة ويقوم على منهج الوسطية وعدم التطرف في تلبية الحاجات والاندماج الشخصي في متطلبات المجتمع والشعور

بالسعادة عندما يتم إسعاد الآخرين في المجتمع، والالتزام بالقيم والأخلاقيات واتخاذ القرارات استنادا للمعلومات الجيدة، وهذه شروط أساسية للنجاح في تحقيق الأهداف والأمان والاستدامة في النمو والتوازن والانسجام بين مختلف الأنشطة. والتنمية لا تأتي بالسعادة وتتحقق السعادة بتعليم أنفسنا كيف نبني المفاهيم وأنماط السلوك التي تجعلنا سعداء.

- **دور السياسة العامة في تحقيق المعيشة الكريمة للمواطنين**

يتمحور دور السياسة العامة الأساسي في تمكين المواطن من التعليم والخدمات الصحية الملائمة والإسكان للجميع، خاصة غير القادرين على التمويل. ضمان العمالة والدخل المحقق لمستوى معيشي لائق، وحماية العامل وحقوقه وضمان وجود القوانين المحققة للتوازن بين مصلحة العامل وأصحاب العمل. ضمان المستويات الملائمة في الصحة العامة وإجراءات الأمان في العمل وضمان الالتزام بتطبيق القوانين.

يجب تصميم السياسة الضريبية لتقليل الفجوة بين المستويات الاجتماعية، وبناء نظام إبداعي لتقديم العون والدعم من أجل بناء مجتمع أكثر انتماءا وحرصا. وتعزيز البناء الأسري لأهميته لتحقيق سعادة المجتمع. وعلى سياسة العمالة أن تضمن استقرار العائلة.

على المستوى المتعلق بالعلاقات الدولية يجب على الدول المتقدمة أن تسعى لتمكين الدول المتلقية للمساعدات من الاعتماد على نفسها تدريجيا، وعلى هذه الدول أن تسعى بشكل مثابر بذاتها لتعزيز قدراتها على الاستقلالية المالية. ولابد من هيمنة القيم الإنسانية في النطاق الدولي وعدم حساب المساعدات المقدمة للدول الأخرى بحساب المصالح المادية المنتظرة للمقابل (Altruism)، لآن عدم تحمل المسؤولية الإنسانية الدولية المشتركة يمكن أن يهدد بخلق التوتر والصراعات والانفجارات المؤثرة ليس فقط في مناطق حدوثها، بل في العالم أجمع.

أردنا من هذا العرض للمفهوم المعاصر لاقتصاديات السعادة تحقيق عدة أهداف: يتعلق الأول بلفت النظر إلى هذه المفاهيم التي لم تطرح بشكل مركز، وربما لم تطرح بأي شكل ملحوظ ضمن تعاملنا مع إدارة شؤون التنمية الإنسانية وتقييماتها على المستويات الأكاديمية والمؤسسات الرسمية. كما استهدفنا ثانيا أن نوضح بان تقييم الأداء التنموي الإنساني الحقيقي والحكم على مدى تقدمه وتسارع هذا التقدم يجب أن يأخذ في الاعتبار مجموعة مركبة من المؤشرات الاقتصادية (النمو في الدخل وتوزيع الدخل ،مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة حول العمالة وتكاليف المعيشة، وأوضاع المالية العامة والأوضاع النقدية والمصرفية وميزان

المدفوعات ...الخ) والمؤشرات الاجتماعية والسياسية وتطور الوضع النفسي للمواطنين والمجتمع الذي يتم قياسه وتحليله من خلال الاستطلاعات المبرمجة بدقة وضمن مؤشر السعادة القومية الاجمالية بديلا عن مؤشر الناتج القومي الاجمالي سابق الاشارة اليه.

وتوضيحا لذلك كله أكد علماء السياسة على أن الديمقراطية لا تتحقق بمجرد منح بعض الحريات للصحافة وللمواطنين والسماح بتعدد الأحزاب، وإنما يتم الحكم الحقيقي على نفاذ الديمقراطية عندما يصبح الشعب هو المصدر الحقيقي للسلطات وصاحب الصياغات النهائية للتشريعات والهياكل المؤسسية والقرارات المصيرية.

وتعلق الهدف الثالث بتكثيف الضوء المسلط على أهمية تعزيز قاعدة البيانات والإحصاءات والمؤشرات، وفق منهاجيه عمل مثابر، تضمن بناء قاعدة معلوماتية آمنة وصلبة، بدونها تصبح أحكامنا على أداء التنمية الإنسانية ومدى تحسين نوعية الحياة للمجتمع وسعادته منقوصة.

أما الهدف الرابع فمرتبط بالمفاهيم الروحية والأخلاقية التي تضمنتها الشرائع السماوية الأصلية والتي كان الإسلام باعتباره خاتمة الأديان جامعا ومبلورا لها، تسهم هذه المفاهيم بشكل فعال في تحقيق اقتصاديات السعادة البشرية، والكشف عن مضامينها وتطبيقاتها كفيل باعتماد أساسيات تتكامل مع الجهود العالمية المبذولة في علم اقتصاديات السعادة، وتضيف إليها ما يقويها وصولا إلى بلورة مفهوم متكامل لاقتصاديات السعادة، ويسهم في تجنيب العالم المزيد من الأزمات الاقتصادية الدورية ذات الكوارث الإنسانية.

يضاف إلى ذلك كله تحديد معالم النظام الذي تولده مفاهيم علم اقتصاديات السعادة وفق المعايير السابقة مجتمعة من أجل تحقيق قاعده انطلاق رشيد صوب الثورة الصناعية الرابعة في ظل الإطار الذي تتطلبه التنمية الانسانية المستدامة.

وأخيرا أثبتت الدراسات والمسوحات المتعلقة بتحقيق اقتصاديات السعادة بأن فرصة التقدم في تحقيقها لدى الدول الفقيرة والنامية هي أفضل من الفرص المتوفرة لدى الدول المتقدمة، نظرا لأن الدول النامية تنطلق في أدائها للتنمية الإنسانية وتحسين نوعية الحياة من مستويات متدنية تتيح الفرصة للتقدم السريع في ظل فرضية الالتزام الجاد بتحقيق اقتصاديات السعاة الإنسانية.

لذلك نعتقد بتوفر الفرصة الهامة لبلورة الرؤية الرشيدة المتعلقة ببناء قواعد النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي الأخلاقي، وهيكليات محتوياته التي تشكل في مجموعها المتكامل تمكين المجتمع الإنساني من

العبور الآمن لمسار التنمية الإنسانية المستدامة، وكذلك تمكين المجتمع من العبور الفعال لعالم الثورات الصناعية المتتابعة ولاسيما الثورة الرابعة، خاصة من خلال ما يعتقد بأنه مؤهل لزرع بذور مجموعة المفاهيم والمبادئ الكفيلة ببناء النظام الإنساني الاجتماعي العادل، والقادر على إثمار أنماط من السياسات والسلوك القادر على امتصاص أسباب التوتر والمعالجة الفعالة للجرائم المنتعشة في الفضاء السوبراني.

وإذا هيمنت على المجتمع الإنساني القناعة العقلية والوجدانية بأهمية تحقيق السعادة للمجتمع الإنساني، والمرافقة لها سيادة القيم الأخلاقية(Ethics) ، والالتزام بمتطلبات اقتصاد الكفاية المفاهيمية والعملية، الذي يعتبر وفق ما أنتجته الدراسات الفلسفية والتطبيقية، إحدى المنطلقات التي تقود إلى تحقيق السعادة الإنسانية التي تسعي لضمانها التنمية الإنسانية، عندها يمكن يناء المجتمعات المنتجة والآمنة والمستقرة. والتنمية الإنسانية لا يمكن أن تكون تنمية إنسانية سوى بتوفير محددات استدامتها وتمكين الأجيال القادمة من التمتع بحياة مستقرة ومنتجة وصحية وتعليمية مستدامة.

ورغم أن الثورات الصناعية بما فيها الثلاث ثورات السابقة حققت للبشرية العديد من نتائج التقدم الاقتصادي والمدني الهام للمجتمع الإنساني، وأحدثت نقلات نوعية وطفرات في التسهيلات التي قدمتها للحياة الإنسانية ومرتكزات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتوقع أن يرافق أنشطة الثورة الصناعية الرابعة ، التي تتخذ من عالم الاقتصاد الرقمي أساسا لمنطلقاتها، إلا أن كل هذه الثورات رافقها، وفق ما سبقت الاشارة إليه، بعض الاختلالات التي ارتبطت باستعمال العديد من منتجات هذه الثورات وافرازاتها في إدخال المجتمعات الإنسانية والعديد من دول العالم في صراعات أساءت التعامل واستغلال ما قدمه التطور الإنساني من اختراعات استهدفت في أصلها الرفاهية والأمن الإنساني.

يمكن الاستشهاد ضمن هذا السياق على إفرازات العولمة المتعلقة بالثورة الصناعية الثالثة حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، والتي سجل تاريخها المعاصر ولازال الاستغلال المفرط لمنتجاتها نتيجة استفحال السلوك غير الأخلاقي والمدمر للإنسان والمجتمعات ويدخل الدول في صراعات ناجمة عن الانحراف بأسس الاستخدام الأخلاقي لمنتجات التقدم العلمي والتكنولوجي البشري، وهو ما يبدو في ضوء التطور الإنساني المعاصر مهددا للحياة البشرية وملوثا لمناخ العلاقات الدولية.

ونستحضر ضمن هذا السياق ما يتهدد البشرية من أزمات اقتصادية متعاقبة نجمت آخرها (1908/1907) عن العولمة المالية التي جاءت بالمشتقات المالية، وسمحت بفرصة التعامل المسعور بالبلايين من الدولارات في فترات محدودة، وتنفيذ عقود لا تستند لمعاملات الاقتصاد الحقيقي وقطاعاته، وإنما استندت

لعقود تستند للمضاربة عبر المعاملات التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات ، يضاف إلى ذلك مشكلة المناخ التي ارتبطت بمخرجات الثورات الصناعية المتعاقبة من ثورة البخار إلى ثورة الكهرباء ثم تدمير الغابات واستغلال التكنولوجيا الزراعية في انتاج مواد غذائية ثبت من استهلاكها تحقيق انبعاثات سرطانية .

كما يمكن الإشارة إلى ما قدمته الثورات الصناعية المتعاقبة من منتجات تدميرية للمجتمعات الإنسانية والعديد من الدول، من خلال المصالح التي تشكلت من ترسانات الأسلحة النووية (نستذكر هنا إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على هيروشيما اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية) وأسلحة الدمار الشامل التي يحبل بها تاريخنا المعاصر في حروبه المتتابعة، والتي تبتلع كل ما جاء به التقدم البشري والبناء الذي قامت بتشييده المجتمعات والدول على مدى تطور بنيانها الهيكلي، الذي سحقته غارات الصواريخ والطائرات التي أبدعت في استخدام منتجات المواد والأسلحة التي حرمت استخدامها الشرعية الدولية .

لذلك كله فإن أردنا للإنسانية أن تنعم بمكتسبات الثورة الصناعية الرابعة سابق الإشارة إليها، فلا بد من إطلاق العنان للمفاهيم المتعلقة بالرفاهية الإنسانية في جوانبها الاجتماعية والقيمية والروحية وفق ضوابطها التي تحققها النظام الذي تمليه اقتصاديات السعادة، بالإضافة إلى مخرجات الثورات الصناعية المادية، وإلا فإن هناك العديد من التخوفات، المستندة إلى أسس واقعية من أن تقودنا التكنولوجيا والآلة متسارعة الخطى والتطورات نحو المجهول. يؤكد على ذلك ما أظهرته الصراعات الإقليمية والدولية الجارية والتي نشهدها في حياتنا المعاصرة والعديد من التطبيقات لدى الدول التي استخدمت التكنولوجيا في تدمير حياة الإنسان وأمنه وحريته.

ونود أن نبدأ بالإشارة إلى ما أظهرته بعض الدراسات التي أجرت تحليلا لآثار التكنولوجيا على السعادة الإنسانية، إلى أن التكنولوجيا تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات السعادة والرفاهية الإنسانية ولكنها تلقي بانعكاساتها الإيجابية وإفرازاتها السلبية على الحياة الإنسانية، لذلك لابد من متابعة إجراء تقييمات يتولاها علماء النفس وعلماء الاجتماع، الأمر الذي يستدعي إقامة نظام رقابي يستهدف تشجيع الآثار الإيجابية ويلطف من الآثار السلبية.

- **دور النظام القائم على اقتصاديات السعادة في التفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية**

أشار بعض المحللين لانعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على الإنسان ووضعه الاجتماعي، واندفاعه في التعامل مع الآلة على حساب العديد من مقومات الحياة الإنسانية الأخرى، المتضمنة مدخلات الإشباع الذاتي لحياة الإنسان (Human Self Satisfaction) التي سلط الضوء عليها علماء النفس، وجاء بها علم اقتصاديات السعادة الذي جمع في ثورته المعاصرة بين مفاهيم علم الاقتصاد وأدواته التحليلية ومفاهيم علم النفس وأدواته التحليلية، منطلقا من التطور الذي أحدثته النظرية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية التي ركزت في مفاهيمها على الحوافز المادية في السلوك البشري.

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم مفاهيم التنمية الإنسانية التي أولت الاهتمام المغيب حول الجوانب والدوافع الاجتماعية ومتطلبات الحياة السياسية الكريمة للإنسان، إلا أن مؤسسي علم اقتصاديات السعادة وجدوا خللا رئيسيا في علم الاقتصاد ونظريات التنمية التي أغفلت العوامل والدوافع المرتبطة بتحقيق السعادة الإنسانية ، والمتضمنة لجوهر مقومات الحياة الاجتماعية والروحية والقيمية ومتطلبات سعادة الإنسان على المستويات الوطنية والدولية ضمن مفاهيم الإيثار(Altruism) وتبني اقتصاديات الكفاية (Economics Sufficiency)، مع تضمينها في الوقت نفسه لمدخلات التنمية الإنسانية المتمثلة في الصحة والتعليم وامتلاك الحريات السياسية .

وبالنظر لكون الثورة الصناعية تستهدف رفاهية الانسان، وتعتبر إحدى قواعد الانطلاق لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، فإن التفاعل الرشيد مع منطلقات وأهداف الثورة الصناعية الرابعة والعبور الآمن لمقتضياتها يستلزم المراعاة الصارمة للمفاهيم التي تستلزمها عملية تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها تشكل محددات مسبقة للانطلاق التنموي في اتجاه الثورة الصناعية الرابعة. ونشير فيما يلي إلى إبراز هذه المفاهيم:

- تبني مفهوم التنمية الإنسانية المتكاملة، التي تقوم على تحقيق التنمية الاقتصادية "تحسين المستوى المادي" و "التنمية الاجتماعية" ضمان الحقوق الأساسية للعيش الكريم، والمتمثلة بحق التعليم والتأمين الصحي وتأمين العمل والضمان الاجتماعي والسكن الملائم، ومتابعة تحسين المستوى الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات، والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الأمن الإنساني، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي. والتنمية السياسية، "ضمان الحريات والتعددية السياسية والمشاركة السياسية وتحقيق مبادئ الفصل بين السلطات والمساءلة والشفافية والعدالة في تحمل أعباء التنمية

وثمارها واحترام قيم المجتمع وثقافته ومحاربة الفساد والمحسوبية. وبدون الالتزام الصارم بهذا المفهوم للتنمية المستدامة تفتقر كل الجهود المتفاعلة مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة إلى الالتزام بالهدف النهائي للثورة الصناعية المرتبط برفاهية الإنسان.

- إعطاء الأولوية لقطاع تنمية الموارد البشرية وتوفير المخصصات المتناسبة مع أهميتها فيما يتعلق بتعبئتها لتحقيق الأهداف في القطاعات العامة والخاصة، ورفع مستوى أداءها المستمر وكفاءتها الإنتاجية، ومتابعتها لكافة عناصر التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتها. وهي متطلبات أساسية للتفاعل المنتج مع الثورة الصناعية الرابعة.

- منح قطاع البيئة الأولوية التي يستحقها من حيث مساهمة مشروعاته وتخصيص الموارد اللازمة له في تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك عدم تخريب البيئة أثناء الاندفاع لتحقيق أقصى دخل لمشروعات التنمية المؤذية للبيئة وصحة الإنسان، كذلك فإن تحقيق التنمية في ظل بيئة نظيفة خالية من التلوث وتخلو من جيوب الفقر هي تنمية مستدامة. ويستلزم هذا المحتوى للتنمية المستدامة التزاما صارما من أجل تحقيق الثورة الصناعية الرابعة لأهدافها، من خلال توجيه دفة أنشطتها المكثفة صوب هدف تنمية الاقتصاد الأخضر.

- الالتزام بالتنمية المستدامة يتطلب أكثر من مجرد النوايا الحسنة والحكم الرشيد (Governance) وغلق الفجوات بين الالتزامات والأفعال. والقيادة المؤسسية القوية والفعالة للوزارات عنصر هام في ذلك. وعمليات التقييم مهمة لتحديد الأولويات وتوفير المعلومات التي تبنى عليها السياسات والقرارات، مع ضمان تكامل وانسجام الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتبر التمويل عنصرا رئيسيا في مواجهة تحديات التنفيذ لإستراتيجية التنمية المستدامة. وتعتبر هذه المفاهيم من المرتكزات الحاكمة لمعالم النظام الذي تحققه اقتصاديات السعادة.

رابعا: الأداء التنموي العربي والوفاء لعملية التفاعل الآمن للثورة الصناعية الرابعة

يتضمن هذا الجزء استعراض نتائج التحليلات العلمية المتعلقة بحصاد مسيرة التنمية الانسانية المعاصرة في الوطن العربي، مستفيدين في ذلك من منابع الفكر العلمي والتطبيقي، والتحليلات الرصينة الصادرة عن

المؤسسات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العربية والوطنية المتعلقة بتقييم أداء التنمية العربية، تمهيدا لتحديد مدى الحاجة إلى توليد مضامين جديده لبناء النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المحقق للتنمية الانسانية المستدامة، وامتلاك مقومات الانطلاق صوب الإدارة الفعالة للأزمات المالية وإدارة أنشطة الثورة الصناعية الرابعة بشكل فاعل وآمن .

- **المشهد الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة**

- تشير دروس التطور الاقتصادي والإنمائي العربي المعاصر إلى تواضع، بل وفشل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي في النهوض بمتطلبات التنمية الإنسانية المستدامة، وفق مفاهيمها الحقيقية ذات المحتويات الاقتصادية والاجتماعية ومكونات التنمية الإنسانية والبيئية والسياسية المتكاملة، يعاني هذا النظام من خلل هيكلي في بنائه القائم على التبعية المفرطة لقوى العالم الكبرى ونظامها الذي شيد على مفاهيم الرأسمالية المالية، وهي القوى التي قادت العالم إلى أسوأ كارثة اقتصادية مالية اجتماعية إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وتمثلت في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، وانعكست بآثارها التدميرية ولا زالت على جميع البشر على سطح كوكبنا الأرضي، بمن فيها الإنسان العربي الذي ضربته انعكاسات هذه الأزمة العالمية عبر نظامه الاقتصادي السياسي الاجتماعي، غير المحصن ضد الأزمات وعواصف العولمة الاقتصادية والمالية العالمية .

- كما فشل النموذج التنموي العربي في تحقيق متطلبات التطور الديموغرافي، الذي أعاد تركيبة السكان لصالح الشباب الذين باتوا يشكلون الأغلبية وتصل نسبتهم في بعض البلدان إلى الثلثين، وتأمين احتياجاتهم من فرص العمل والمعيشة في ظل مستوى معقول من التكاليف المعيشية. فارتفاع نسبة الشباب بدرجة كبيرة في نسبة السكان في منطقة الشرق الأوسط - أكثر من ثلاثة أرباع السكان هم من فئة الأعمار أقل من 30سنة في العديد من الدول. وفشل النظام التعليمي حتى في الدول التي حققت تقدما في التعليم العالي في توفير الفرص في العمالة، انعكس ذلك كله في عجز الحكومات والمواطنين على توسيع دائرة الفرص في العمالة الملائمة في القطاع الخاص.

نود الاشارة إلى تمكن العديد من الدول النامية متسارعة النمو من استيعاب الانفجار المتحقق في نسبة الشباب، وفتحت المجال لاعتبار هذه المشكلة لدى الدول النامية بمثابة فرصة، لكن لوحظ ان سياسات

العمالة والتشغيل في الدول العربية اتسمت بالتخبط وفق نمط التنمية المتبع. كما فشل النموذج الإنمائي في توفير احتياجات المواطنين الأساسية في المأكل والمأوى والتمتع بالحريات الأساسية.

وأشار حميد العجيلي في استعراضه التحليلي للمشهد العربي المعاصر إلى موجة التحررية الاقتصادية التي تبنت "العولمة الليبرالية" وكلفة ذلك الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، نتيجة نقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات العابرة للقارات والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وانعكس ذلك في ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها التنموية.

- واتسم النموذج التنموي المتبع بسطوة الأنظمة التي اتسمت بالدكتاتورية والاستبداد واحتكار الفرص الاقتصادية لمجتمعات الأعمال المحيطة بها في ظل المحسوبية وانتشار الفساد، مما أسهم في تعطيل قوى الاقتصاد الفاعلة المستندة الى التنافسية وتوسيع دائرة الفرص التي يوفرها عادة القطاع الخاص. وعلى الرغم من أشكال التطور المتحققة في التعليم العالي، إلا أنه فشل في تامين فرص العمل المستوعب للانفجارات في نسبة الشباب ضمن التركيبة السكانية.

- لازال العالم العربي يعاني من صراعات وتوترات على المستوى الوطني والإقليمي منذ فترة زمنية طويلة، والصراعات المسلحة والسياسية القائمة في العديد من دوله، خاصة في اليمن وسوريا والعراق وليبيا وأخيرا في لبنان، ومالم يتم إيجاد حلول جذرية لهذه الحالة القائمة فكيف يمكن بلوغ التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وكيف يمكن بلوغ هدف قيادة التنمية المتفاعلة مع بركات الثورة الصناعية الرابعة والالتزامات المترتبة عليها، والتصدي الرشيد لمعالجة تحدياتها وكوارثها الإنسانية المحتملة؟

تولدت نتيجة لذلك كله حاجة العالم العربي الى نموذج اجتماعي واقتصادي جديد مبني على التنافسية والريادة في ميدان الأعمال وانطلاق القطاع الخاص، بعيدا عن نفوذ الجماعات المحيطة بالحكم المستبد وتركز اعمال القطاع الخاص وفق الامتيازات والمحسوبية الممنوحة لها.

"وفي ظل هذا الخيار ستصبح القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعا، وستصبح أسوار الأمن الاقتصادي العربي أكثر انخفاضا، وستصبح الاقتصادات العربية أكثر انكشافا، بل إن الاقتصادات العربية ستكون فاقده لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي، طالما ان قراراتها السياسية تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية "

- ترتب على ذلك كله مواجهة الفكر الاقتصادي والسياسي العربي تحديا رئيسيا نجم عن الوعي بعبور العالم خلال القرن الحادي والعشرين إلى مرحلة الثورة الصناعية الرابعة، التي تسجل تسارعا في تراكم أنشطتها ومنتجاتها التكنولوجية ، وتنقل العالم والعديد من مجتمعاته ودوله إلى مراحل من التطور تنعم خلالها بنعم هذه الثورات، كما تطلق –وفق ما سبق بيانه - تحديات ومشاكل قد تطيح بالعديد من المكتسبات الاقتصادية والانسانية، مالم تمتلك الأنظمة القدرة والطاقات الكفيلة ببناء قاعدة الانطلاق التكنولوجي المواكب للثورة الرابعة، وبما تتطلبه مستلزمات بناء النظام العربي النهوضي المخلص المجتمعات العربية من واقعها المعاصر المشؤوم .

كما انطلق الدافع للفكر العربي للبحث عن ضالة العالم العربي حول نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يحقق السعادة الاقتصادية والكرامة السياسية والأمنية للمواطن، بالإضافة للعيش الكريم في ظل قاعدة تبني منطلقات التنمية المستدامة، بما تتضمنه من بناء قاعدة التقدم التكنولوجي المستدام. ونستذكر ضمن هذا السياق بعض الدراسات، وعلى رأسها دراسات الإسكوا التي ألقت الضوء على ما أثبتته الثورات العربية وفشل الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة نتيجة لفشل النموذج الاقتصادي المتبع للنظام العربي القائم، وتوفر الحاجة الملحة لنموذج اقتصادي جديد يحقق النمو المستدام.

- **الواقع العربي والأمن السيبراني**

مع تطور العصر الرقمي وتنامي المساعي إلى تطوير الاقتصاد المبني على المعرفة، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية في توليد المعرفة وحفظها ومعالجتها وتبادلها وتسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وباعتبار الاقتصاد المعرفي الذي تتابع تحقيقه الثورة الصناعية الرابعة إحدى مرتكزات التنمية الإنسانية المستدامة، وتحقيق الرفاهية الإنسانية، فإن بناء قاعده الانطلاق على المستوى العربي يستلزم توفير مقومات النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي المعرفي والأخلاقي المؤهل لبناء القاعدة الراسخة للاقتصاد المعرفي، وفق الأطر التشريعية والقدرات البشرية والإطار المؤسسي الفعال لكافة القطاعات الإنمائية الصناعية والزراعية والاتصالات والمواصلات والأنشطة الأمنية والبحثية.

يطلق ذلك الحاجة إلى رؤية استراتيجية تتكامل فيها مقوما ت المفاهيم والبرامج التنفيذية لكل الفاعلين في القطاع العام وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، هذه الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بتشييد النظام القادر على التفاعل الفعال والسريع مع نعم الثورة الصناعية الرابعة، وامتلاك الطاقات والقدرات اللازمة لمواجهة تحدياتها، ومعالجة المشاكل والتحديات المترافقة مع تطوراتها، وهي تحديات متعاظمة ومتسارعة وفق ما أظهرته العديد من التجارب العربية المعاصرة المتعلقة ببناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا.

وضمن هذا السياق نود التأكيد على أهمية شمول الرؤية الإستراتيجية لكافة متطلبات قاعدة الانطلاق المستدام للتنمية الإنسانية المستدامة ونظام الاقتصاد المعرفي المتمتع بالنمو المستدام، ولتشتمل هذه الرؤية في إطارها القانوني على استكمال التشريعات والأنظمة المتعلقة بالأمن المعلوماتي "والتشريعات السوبرانية المتخصصة في الدول العربية وخاصة تلك المرتبطة بالقواعد الموضوعية، ولاسيما الركن المادي للجريمة السيبرانية (الركن الالكتروني) والقواعد الإجرائية بما فيها اعتماد الدليل الرقمي الجنائي من ضمن وسائل الاثبات الجزائي".

والإطار القانوني الذي يستهدف تحقيق الأمان في الفضاء السيبراني يشمل عدة قوانين كقانون الاتصالات وقانون الطفل وقانون التوقيع الإلكتروني وقانون الملكية الفردية، لكن القوانين وحدها لا تكفي حيث لابد من التدريب والتوعية وإنشاء المحاكم المختصة.

كما تتضمن التشريعات معالجة مختلف الجرائم المتعلقة بنظم ووسائط وشبكات المعلومات، والجرائم الواقعة على الأموال، والبيانات والاتصالات وجرائم النظام العام والآداب، وجرائم الارهاب والملكية الفكرية، وجرائم الإتجار بالجنس البشري وبالمخدرات وغسل الأموال، وضرورة مواكبة هذه التشريعات لإجراءات تنفيذ القانون.

وهناك حاجة ملحة لمتابعة التطورات المتعلقة بالأمن السيبراني وجرائمه وإجراء التطوير اللازم على التشريعات ومتابعة تأهيل وتدريب الأجهزة المختصة. فقد أشارت تجربة البحرين المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية "ازدياد في أعداد البلاغات المقدمة، من 72 بلاغا في عام 2008 إلى 350 بلاغا في عام 2014 نظرا للأسباب التالية: (أ) الاعتماد الكبير في المعاملات التجارية على الخدمات الالكترونية، (ب) الاستخدام غير الآمن لشبكات التواصل الاجتماعي، (ج) انساع مفهوم الحكومة الالكترونية (د) اعتماد الأشخاص على تطبيقات الهاتف الذكي.

وحذر المدير التنفيذي للإدارة المركزية لسياسات واستراتيجيات حماية البنى المعلوماتية الحرجة في المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات في مصر من مخاطر نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نظرا لأنه من:

> " المتوقع أن يؤدي الانتشار الواسع للإنترنت وظهور انترنت الاشياء إلى ازدياد المخاطر السيبرانية وارتفاع أعداد الضحايا. وأوضح أن النموذج الحالي للحماية من المخاطر السيبرانية يلقي بالمسؤولية على الحكومات والقطاع الخاص والخبراء والتقنيين، إلا أن هذا النموذج يصبح ضعيف الفعالية أمام الأعداد المتنامية من الأجهزة المتصلة بالإنترنت. لذا، يجب أن يكون المواطن هو خط الدفاع الأول، وينبغي توعيته وتدريبه حول كيفية حماية نفسه، وتزويده بالأدوات اللازمة لذلك".

تجدر الإشارة إلى بعض العقبات التي تواجه الحكومات في ضمان الأمن السيبراني كما أشير إلى ذلك حول التجربة اللبنانية، حيث أدى غياب الاستراتيجية الوطنية ونقص القوانين وضعف حملات التوعية إلى إضعاف الجهود الرامية لتحقيق الأمن السيبراني. كما حال الوضع الأمني والسياسي في لبنان دون تنفيذ العديد من المقترحات المتعلقة بإنشاء الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسوب والهيئة الوطنية للبنانية للأمن السيبراني .

- **مقترحات لتحقيق الأمن السيبراني**

ونتابع فيما يلي الإشارة إلى أهم التوصيات الصادرة عن اجتماعات الاسكوا المتعلقة بالأمن السيبراني في المنطقة العربية.

"تشكيل لجان وطنية خلصة بالجرائم السيبرانية وانشاء أجهزة متخصصة في الكشف عن الجرائم السيبرانية في الدول التي ليس لديها مثل هذه الأجهزة، وتفعيل عمل هذه الأجهزة وتدريب عناصرها تدريبا دوريا متخصصا على التطورات التكنولوجية والمخاطر التي قد تنشأ عنها وإلى طرق جمع الأدلة الرقمية" .

"تشجيع المجتمع والشباب على الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصادر الانترنت ومنصات الهواتف المحمولة، لما لها من أثر إيجابي في التعليم والتعلم والتطوير المعرفي والابتكار، مع التنبيه إلى محاذير هذه التكنولوجيات ".

"تنظيم حملات توعية لمختلف فئات المجتمع، وخاصة الشباب والأطفال، حول المخاطر السيبرانية الناشئة، وحول الاجراءات التي يمكن أن تحميهم وتحمي أجهزتهم من هذه المخاطر"

"ضرورة تعاون القطاع العام مع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة مقدمي خدمات الانترنت، نظرا لدورهم الهام في جمع المعلومات التي نساعد في التحقيقات وتحديد القرائن، والكشف عن الجرائم السيبرانية. وتجدر الاشارة في هذا الإطار إلى دور القطاع الخاص في حماية الأفراد والمؤسسات والهيئات على الفضاء السيبراني من خلال تطوير برمجيات خاصة لحماية التجهيزات والبنى الأساسية والشبكات من المخاطر الالكترونية ".

"ضرورة اعتماد منهجية التعاون الاقليمي والدولي الفعال في وضع الأطر العامة للأمان ومواجهة المخاطر السيبرانية وتبادل القصص الناجحة ".

- **التعاون الإقليمي ودور الإسكوا في تعزيز الأمن السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية**

يحتل التعاون الإقليمي والدولي دورا أساسيا لدعم الجهود الوطنية المرتبطة بحصانة أنشطتها التشريعية وتأهيل طاقاتها البشرية وتدريبها، ونستشهد على سبيل المثال بالجهد الذي قامت به الاسكوا في تأمين الاستشارات المتعلقة بتعزيز الدول العربية لأمنها السيبراني، كما تمثلت في المؤتمرات واجتماعات الخبراء التي تعقدها والتشريعات النمطية التي تعدها، وتقاريرها حول "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة

الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية " والتي تمثل إطار عمل للأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية .حيث تضمن هذا الإطار مجموعة من التوصيات في مجال السياسات والتشريعات، وتوصيات تفصيلية حول سبل تطبيق القوانين في الدول العربية ، وتوصيات خاصة بالتعاون مع القطاع الخاص نظرا لدوره الهام في الجرائم السيبرانية .

يشير الواقع العربي المتعلق بالأمن السيبراني وفق التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية ودراسات الإسكوا إلى الحاجة الملحة لبلورة نظام تشريعي مؤسسي وقاعده لتطوير القوى البشرية والتوعية اللازمة للمواطنين، ومشاركة كافة الأجهزة ذاب الصلة بأنشطة الاقتصاد المعرفي في الحكومات وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والقيام بمتابعة حثيثة لمخاطر الأمن السيبراني المتسارع . وتثير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبرى لرعاية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكافة الجهود وتحفيز مشاركة كل اللاعبين في مسرح التكنولوجيا المعاصرة، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لبلوغ الأهداف التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية التي يتبناها النظام والمبرمجة وفق توزيع لمختلف الأدوار، واعتمادها الأطر التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف.

خامسا: منطلقات الرؤية الاستراتيجية للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي

- **الحاجة للنظام**

أظهرت تحليلاتنا السابقة والتي استهدفت بشكل رئيسي بناء قاعدة الانطلاق الصلبة للتعامل مع مستحقات الثورة الصناعية الرابعة، وكافة جهود تطوير الاقتصاد المعرفي بمختلف مكوناته المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات وانترنيت الأشياء والذكاء الصناعي ومنتجاتها ، باعتبارها إحدى المرتكزات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية المستدامة، أظهرت هذه التحليلات وبعد استعراض المشهد الاقتصادي العربي وبعض التجارب العربية المتعلقة بمواجهة تحديات الفضاء السيبراني، الحاجة إلى رؤية استراتيجية متكاملة الأركان لتفعيل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي وفق مرتكزات ومنطلقات نهضوية .

ورؤى ضمن هذه النتيجة الحاجة إلى شمول الرؤية الاستراتيجية للمفاهيم التي أطلقها كل من علم اقتصاديات السعادة والأهداف التي أجمع عليها العالم للتنمية الانسانية المستدامة لعام 2030، كمكونات أساسية في بناء الأنظمة المنشودة، على أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي الذي تكررت حوله صيحات الحاجة للإصلاح منذ اندلاع الأزمة المالية الدولية في عام 2008. خاصة وأن جميع الجهود

المرتبطة باستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحيات الفضاء السوبراني تستلزم تعاونا اقليميا ودوليا فعالا.

كما تنطلق هذه الرؤية الاستراتيجية من الوعي بدروس الأزمات المالية الوطنية والدولية، ومسبباتها وعلاقة ذلك بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحاكم ومنابعه المفاهيمية المرتبطة بالنظريات الاقتصادية ونظريات التنمية المتبعة وفق ما سبقت الاشارة إليه. كما تنطلق هذه الرؤية من الوعي بمتطلبات التفاعل مع نعم الثورة الصناعية الرابعة وامتلاك القدرة على معالجة تحدياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية.

- **مرتكزات الرؤية الاستراتيجية**

تتشكل مرتكزات الرؤية الإستراتيجية المستهدفة بلورة النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي الرشيد وفق المعايير التالية:

- الأخذ بمفاهيم التنمية المستدامة سابق الإشارة اليها، وترجمتها دستوريا وتشريعيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مع الأخذ في الاعتبار كذلك الالتزام بالمفاهيم والمنطلقات التالية:

* تقوم التنمية المستدامة على المفهوم أولا والموقف ثانيا واتخاذ القرار والمتابعة التنفيذية ثالثا، وتستهدف بناء قاعدة الانطلاق التنموي المستمر والمتنامي ضمن إطار سياسي واقتصادي واجتماعي ومؤسسي يتمتع بالكفاءة والفاعلية لتحقيق أهداف التنمية المرتبطة باستمرارية نهوض المجتمع ومستوى معيشته ورفاهيته.

* يعتبر التعاون الإنمائي العربي النهضوي ضرورة حيوية ووجودية للأمة العربية، وليس مصدر هذه الضرورة ما يقوم بين العرب من عوامل الاشتراك في اللغة والقيم الثقافية والموروث التاريخي والحضاري فحسب، بل تفرضها عليهم المصلحة المشتركة وتحديات الحاضر والمستقبل في ميادين التنمية الاقتصادية والعلمية والأمن القومي ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي تقتضي التعاون الإقليمي والدولي الفعال، ومن ثم ضخ قوة حيوية قاعدة التنمية في المستدامة على المستويات الوطنية

* وفيما يتعلق بالتنمية العربية المستدامة، فإن فهم الإطار الفكري ينبغي أن يوفق بين المحافظة على ثروات الأمة العربية وهويتها الأصلية ومتطلبات معايشتها ومعاصرتها لكافة تطورات عالمنا المعاصر، وذلك في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك بناء قاعدة الانطلاق المطلوبة للتفاعل الخلاق مع جميع مرتكزات وافرازات ومخاطر الثورة الصناعية الرابعة.

– الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة (Economics of Happiness) واقتصاد الكفاية (Sufficiency Economy) وترجمتها دستوريا وتشريعيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفق ما سبق بيانه.

●الخلاصة العامة

استهدفت تحليلات هذا البحث استكشاف المرتكزات الأساسية لرؤية استراتيجية موجهة للنظام المؤهل للتعامل الفعال مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي عبر إليها المجتمع الاقتصادي العالمي متابعة للثورة الصناعية الثالثة ، التي وصفت بعصر التكنولوجيا الإلكترونية والمعلوماتية والدخول في عالم أتمتة الإنتاج؛ بيْدَ أن الثورة الرابعة ميزتها الأبرز تكمن في اندماج مختلف التقنيات، والشبكية المهيمنة، إلى جانب إزالة الحدود بين كل من العالم المادي والعالم الرقمي والعالم الحيوي في شكل دائم وسريع لا سيما بين عناصر الإنتاج.

يشير ذلك إلى عبور العالم إلى تطور تكنولوجي متسارع، يسجله الاقتصاد الرقمي بأذرعه المختلفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانترنيت الأشياء والذكاء الصناعي، ويلقى بانعكاساته الإيجابية على الحياة البشرية، وإلى جانب عالم الأعمال. وينطلق التطور التكنولوجي العام في اتجاه شمول الثورة الرقمية مجالات الحياة الإنسانية المختلفة. كما يفرز في الوقت نفسه تحديات وأخطار هائلة تمس الأفراد والمجتمعات والدول وأمنها الوطني، خاصة من خلال الجرائم التكنولوجية والاستخدامات غير المشروعة الملازمة للتطور التكنولوجي المعاصر.

ولكون كافة جهود التطور التكنولوجي تستهدف الرفاهية الإنسانية، فقد عمد البحث إلى إجراء معالجه كلية ومتأصلة في جذور المشكلة الإنسانية للمجتمعات الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لذلك وفي ضوء العديد من الأبحاث السابقة ومتابعتها في هذا البحث، فقد قرر الباحث استكشاف اهمية علم

اقتصاديات السعادة في توليد الرؤية المتعلقة ببناء قاعدة الانطلاق الرشيد لإدارة العبور العربي الفاعل إلى كافة أنشطة الثورة الصناعية الرابعة ، وامتلاك القدرة على مواجهة تحدياتها، وذلك في ضوء الواقع والحصاد المتواضع للتنمية العربية المعاصرة، وتحليل الواقع العربي المتعلق بالأمن السيبراني وفق التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية، وكذلك دراسات الإسكوا التي أكدت على الحاجة الملحة لبلورة نظام تشريعي مؤسسي وقاعده لتطوير القوى البشرية والتوعية اللازمة للمواطنين، ومشاركة كافة الأجهزة ذات الصلة بأنشطة الاقتصاد المعرفي في الحكومات وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والقيام بمتابعة حثيثة لمخاطر الأمن السيبراني المتسارع .

وتشير تحليلات هذا البحث إلى الأهمية الكبرى لدور علم اقتصاديات السعادة في توليد الرؤية الإستراتيجية المستهدفة بناء قواعد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المؤهل لإطلاق ورعاية كافة الجهود، وتحفيز مشاركة كل اللاعبين في مسرح التكنولوجيا المعاصرة، مع الحاجة لتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لبلوغ الأهداف التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية التي يتبناها النظام والمبرمجة وفق توزيع لمختلف الأدوار، واعتمادها الأطر التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف.

لذلك انطلقت الرؤية الاستراتيجية المستهدفة، من الاستجابة والتفاعل مع المفاهيم المتعلقة باقتصاديات السعادة، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه مرتكزات التنمية الإنسانية المستدامة ضمن أطرها الوطنية والإقليمية والدولية، لما كشفت عنه هذه المفاهيم وتطبيقاتها من منابع تضخ في النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الحاكم في المجتمعات الإنسانية أنماطا من الإدارة والسلوك الرشيد المحقق للسعادة والرفاهية الإنسانية، وتحصين اقتصادات الدول وتطورها السياسي والاجتماعي والأمني الوطني في مواجهة الأزمات الدورية ومسبباتها الرئيسية.

وتبلور كل ذلك في بلورة الكيفية التي ينعكس بها نموذج النظام المقترح في الولوج الى التنمية الإنسانية المستدامه، والتحصن في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الدورية، وفي النهاية العبور الآمن لإدارة فعالة للثورة الصناعية الرابعة، ومن خلال إدارة يفرزها النظام الوطني والإقليمي والدولي وفق النموذج المقترح، بحيث تنتفع المجتمعات والبشرية ببركات الثورة الصناعية ومنتجاتها وتمتلك، في الوقت نفسه، وفق الرؤية الإستراتيجية المقترحة القاعدة الصلبة لمواجهة تحدياتها وأخطارها الإنسانية .

ولم يغفل البحث الدعوة للالتفات لأهمية المحدد الدولي في النموذج المقترح للعبور الآمن للثورة الصناعية الرابعة، والذي يتطلب إجراء ات اصلاحية جذرية ومفاهيم جديدة لقيادة مؤسساته الاقتصادية والمالية والتجارية في ضوء المفاهيم التي أرساها علم اقتصاديات السعادة ومفاهيم التنمية المستدامة.

تمثلت أبرز ملامح النظام المقترح في انطلاقه من رؤية استراتيجية، اتخذت من منهاجية العبور الآمن والرشيد، سبيلها للتفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي يمر بها الاقتصاد العالمي الرقمي (الاقتصاد المعرفي)، فاحتكمت هذه الرؤية الإستراتيجية إلى ما أنتجه علم اقتصاديات السعادة من مفاهيم ذات محتوى تطبيقي يرسي دعائم نظام سياسي اقتصادي اجتماعي أخلاقي رشيد. كما تم إلقاء الضوء على محددات هذا النظام الريادية التي تؤهله لبناء قاعدة التنمية الإنسانية المستدامة الكفيلة بالعبور الآمن والرشيد مع إدارة الثورة الصناعية الرابعة بكل إفرازاتها وتحدياتها.

ويؤمل أن يسهم هذا البحث في تحقيق اضافة رائدة تتعلق بإقامة منبع فكري علمي وتطبيقي يشكل دليلا للعمل المتجه لتحقيق التنمية الانسانية العربية المستدامة، في عهدها الجديد، وفي الوقت نفسه الاسهام الرائد في بناء قاعدة لمنطلق فكري تطبيقي لمعايير الحكم على سلامة بناء الأنظمة ومرتكزاتها، ويسهم في تشكيل منتدى عربي يستهدف بلورة لرؤية استراتيجية لنظام عربي يلقى قبولا عاما لدى الرأي العام العلمي والشعبي، بكافة مكونات المجتمعات العربية الفكرية والمؤسسية المعنية بشؤون التنمية الإنسانية المستدامة في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

المصادر

المصادر باللغة العربية

الاسكوا، الأمم المتحدة (2015)، **تقرير ورشة عمل حول تحفيز الأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية،** مسقط 8-9 كانون أول/ديسمبر 2014، رمز الوثيقة:
Report/1.WG/2015/E/ESCWA/TDD تاريخ النشر: 2015

الجميلي، حميد (2013)، **المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف السيطرة على المستقبل،** (عمان: دار الوراق، 2013)

العور، عبدالله محمد (2016)، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، **الثورة الصناعية الرابعة من منظور الاقتصاد الإسلامي**

https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/oct/9/423368

بسيسو، فؤاد حمدي (2009). **إصلاح النظام الإقتصادي والمالي الدولي،** بحث قدم للمؤتمر الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية حول الأزمة المالية العالمية الجارية، عقد في بيروت في عام 2009.

بسيسو، فؤاد حمدي (2010)" **عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه بديلا عن النظام الرأسمالي في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية "،** قدم إلى مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، من منظور اقتصادي إسلامي، نظمه جامعة العلوم الإسلامية العالمية ومعهد الفكر الإسلامي العالمي، عمّان، الأردن: 1-2/12/2010.

بسيسو، فؤاد حمدي (2010). "محددات الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، (بيروت: منشورات اتحاد المصارف العربية،2010).

بسيسو، فؤاد حمدي (2011) **معالم النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي المنشود في ضوء التطورات المعاصرة - ثورات الربيع العربي وانعكاسات الأزمة العالمية،** بحث قدم إلى المؤتمر الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان (الاقتصاد السياسي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول العربية) 17 - 18 ديسمبر/ كانون أول 2011 القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

يوسف صايغ، **نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي** , ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، عمان، 26-4/29/ 1986, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , يناير /كانون ثاني 1987 .ص907-930. سعد الدين إبراهيم (تعقيب) ص 931-941.

المصادر بالغة الإنجليزية

Beseiso,F.H“ (2009) Conceptual Framework of Environmental Economics and Management ,”In Environmental Management, Sustainable Development and Human Health,"Edited by E.N. Laboy-Nieves, F.C. Schaffner, A. Abdelhadi & M.F.A. Goosen , (London: Taylor& Francis Group.(2009,

Beseiso, F.H” (2009) Governance and Pragmatic Approach for Integrating Sustained Environment into Human Development-Regional Case) UN-ESCWA)”, In Environmental Management, Sustainable Development and Human Health",Edited by E.N. Laboy-Nieves, F.C. Schaffner, A. Abdelhadi &M.F.A. Goosen , (London: Taylor& Francis Group.

Beseiso, F.H.(2010). Challenges to Economic Crisis Management in the Arab World, Research Paper presented to the Workshop on “International and Arab Perspectives on the Recent Economic Crises Market or State Failure? Organized by Konrad Adenauer Stiftung –Amman and American University of Beirut , Beirut, June 19,2010.

Beseiso, F.H. (2017) TOWARDS ANEW HUMAN APPROACH FOR ECONOMICS, BANKING AND FINANCE. Research Paper presented to Alanya International Conference on http://www.econalanya.com/ECONALANYA%20PROCEEDINGS%20BOOK.pdf

Beseiso, F. H. (2019) Economics of Happiness – The Role Of Islamic Economics, Finalized Manuscript to be published Internationally in a book, 2019.

Carol Graham, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Forthcoming in Steven Durlauf and Larry Blume, eds., The New Palgrave Dictionary of Economics, Second Edition.

https://www.researchgate.net/publication/255698068_Happiness_and_Economic_Growth_The_Evidence

Easterlin,R. Evidence, November 2015.

https://www.researchgate.net/publication/255698068_Happiness_and_Economic_Growth_The_Evidence

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) REPORT, (2011) 11-0104 Distr. LIMITED, E/ESCWA/EDGD/2011/WG.2/Report10 May 2011, EXPERT GROUP MEETING ON POST FINANCIAL CRISIS AND POTENTIAL EXI STRATEGIES, BEIRUT, 24-25 FEBRUARY 2011.

Ghannoushi, S. (2011) Economic system provoked Arab revolutions, http://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2011/04/03/2003499777/1

Graham,C. 8dbecfThe Economics of Happiness, Economic Studies Program The Brookings Institution Forthcoming in Steven Durlauf and Larry Blume, eds., The New Palgrave Dictionary of Economics, Second Edition. https://pdfs.semanticscholar.org/8d28/abb020d4b2604e9df53c24982ec119f2df43.pdf

Malik,A., Bassem Awadallah,B. The economics of the Arab Spring, CASE Working Paper WPS/201123 http://www.csae.ox.ac.uk/materials/papers/csae-wps-2011-23.pdf

Mochon, F. (2019).UNED, Happiness and Technology: Special Consideration of Digital Technology and Internet. Research Paper to be presented to the International Society for Quality of Life Studies (ISQOLS) Annual conference on" Happiness in a Multicultural World' Which will be held in Granada, Spain on September4-7 2019 .

Neumayer,E.(2010) Human Development and Sustainability, Human Development Reports,Research Paper,June 2010.

ZUBAIR.H.(2019) --Sustainable Development from an Islamic Perspective: Meaning, Implications, and --Policy Concerns.

المواقع الالكترونية

http://www.econalanya.com/ECONALANYA%20PROCEEDINGS%20BOOK.pdf

https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/oct/9/423368

https://www.youtube.com/watch?v=REwznEzamWU

https://www.youtube.com/watch?v=MhNVvvtvqPQ

https://www.youtube.com/watch?v=6Pv4VKMMvdE

http://www.mei.nus.edu.sg/publications/mei-insights/the-economics-of-the-arab-spring

https://www.researchgate.net/publication/283577827_almshhd_aqtsady_aallrby_alrahn

https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/oct/9/42368

http://www.mei.nus.es/mei-insights/the-economics-of-the-arab-springdu.sg/publication

http://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2011/04/03/2003499777/1
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=8707&Itemid=26
http://www.diconline.org/NewsPrint.aspx?id=8401

https://www.google.com/search?q=HASAN%2C+ZUBAIR%2CH.+(2010)+Sustainable+Devel11i.jj8opment+from+an+Islamic+Perspective&rlz=1C1GGRV_enJO833JO834&oq=HASAN%2C+ZUBAIR%2CH.+(2010)+Sustainable+Development+from+an+Islamic+Perspective&aqs=chrome..69i57.2484j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8
https://iei.kau.edu.sa/Files/121/Files/153883_ org/8d2809E-Zubair.pdf
https://pdfs.semanticscholar.org/8d28/abb020d4b2604e9df53c24982ec119f2df43.pdf.
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html